العرب
الخميس 2020/02/20
السنة 42 العدد 11623

# حزب الله يعترف باحتمالات إيذائه ماليا

## الحزب فرض على حكومة دياب شروطا لقبول الحوار مع صندوق النقد

حزب الله يتمسك بشروط معينة للقبول بخيار صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمة المالية التي يعيش على وقعها لبنان، والتي تنذر بإفلاسه، ومن بين هذه الشروط الاقتصار فقط على المساعدة الفنية.

زهير قصيباتي

بيروت – أكد مصدر لبناني موثوق لـ"العرب" أن "حزب الله وافق على مجيء وفد من صندوق النقد الدولي إلى بيروت بصفة استشارية وليست تنفيذية، وأملى شروطه على حكومة حسان دياب، على رغم حتمية دور الصندوق إذا أراد لبنان جدولة ديونه".

وذكّر المصدر بآخر اجتماع لمجموعة الدعم الدولية للبنان، وتشديدها على حتمية تنفيذ إصلاحات مالية وقضائية واقتصادية، شرطا لمساعدة البلد في الخروج من مأزق يهدد بالانهيار الشامل.

وأوضح أن السعودية لم تشارك في الاجتماع الذي عقد في باريس في الحادي عشر من يناير الماضي، فيما الموقف الخليجي عموما لا يخفي الاستياء من سيطرة حزب الله على مفاصل الدولة اللبنانية وقراراتها.

ووصف ما يشهده لبنان بأنه "مرحلة حرجة جدا، فالأزمة ولّدت أزمات مالية واقتصادية والقطاع المصرفي ينهار تحت وطأة الضغط الأميركي والتعنت الإيراني" في سياق "اشتباك إقليمي بين الولايات المتحدة ونفوذ طهران في اليمن والعراق وسوريا ولبنان".

سليم صفير

صناديق الاستثمار الأجنبية مستعدة للتفاوض مع لبنان

ولفت المصدر إلى أن رسالة إيران إلى المجتمع الدولي التي جسدتها زيارة رئيس مجلس الشورى (البرلمان) علي لاريجاني لبيروت فحواها أن لبنان "سيبقى تحت النفوذ والوصاية الإيرانيين". وزاد أن "كل ما يحصل الآن هو نتيجة للاشتباك الأميركي الإيراني ولتلك الوصاية".

وحمّل طهران مسؤولية "إحباط التمايز الأوروبي عن النهج الأميركي في سياق الاشتباك"، لافتا إلى المواقف الفرنسية والألمانية.

وكرر المصدر التذكير بالبيان الأخير لمجموعة الدعم الدولية الذي اشترط لمساعدة لبنان على تجاوز محنته "التزامه تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما فيها القراران 1559 و1701" علما أن القرار الأخير يقضي بحصر السلاح في يد الدولة ونزع سلاح كل الميليشيات بما فيها "حزب الله".

واستدرك المصدر الموثوق به أن "تجريد الحزب من سلاحه ليس ممكنا الآن" في ظل الأوضاع في لبنان "لذلك لا حل الآن والكلام عن استراتيجية دفاعية بات من الماضي". وأشار إلى جولات حوار خصصت لهذا الملف وتبخرت مفاعيلها إذ "لا يمكن احتمال وجود فريق يحمل السلاح وحده ويفسد الشراكة الوطنية".

وسئل المصدر عن الكلمة الأخيرة التي ألقاها الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله عشية لقائه لاريجاني، فأجاب أن نصرالله "تراجع وهو يدعو الجميع في لبنان إلى التعاون لتجاوز الأزمة، فيما كان يشدد سابقا على أن الانهيار المالي لن يطاول الحزب".

ولفت مراقبون إلى تزامن تراجع لهجة نصرالله ودعوته إلى مقاطعة البضائع الأميركية في ظل توتر واضح بدا عليه، مع الموقف الذي أعلنه الحرس الثوري الإيراني وهو يبرر بـ"ظروف غير مواتية للقضاء على إسرائيل" في هذه المرحلة العصيبة التي تواجهها إيران في ظل العقوبات الأميركية.

في غضون ذلك قال رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، الأربعاء، إن إعادة هيكلة الديون هي "الحل الأمثل" لاستحقاقات وشيكة للسندات الدولية للبلاد، فيما قالت جمعية مصارف لبنان إن صناديق الاستثمار الأجنبية مستعدة للتفاوض بشأن إعادة جدولة الدين.

وتصريحات بري هي الأولى لمسؤول كبير يدعو لإعادة الهيكلة، وتأتي عشية محادثات بين فريق من خبراء صندوق النقد الدولي والسلطات اللبنانية.

وقالت جمعية مصارف لبنان، الأربعاء، إن صناديق الاستثمار الأجنبية مستعدة للتفاوض بشأن إعادة جدولة ديون البلاد، والتي تشمل 1.2 مليار دولار سندات دولية تستحق في التاسع من مارس.

وأوضح سليم صفير رئيس جمعية المصارف أن على الحكومة إجراء محادثات مع حاملي السندات إذا كانت تتجه لإعادة جدولة الدين، "خاصة الصناديق الاستثمارية في الخارج التي أظهرت حتى الآن جهوزية للتفاوض على هذا الأساس".

وذكرت مصادر لبنانية أن الولايات المتحدة تودّ الاطلاع على المداولات التي يجريها وفد من صندوق النقد مع الحكومة اللبنانية استجابة لطلب قدمته هذه الحكومة تطلب فيها استشارة هذه المؤسسة المالية لإيجاد خطة لإخراج البلد من أزمته الاقتصادية غير المسبوقة.

وعلى الرغم من الطابع التقني للاجتماعات التي يعقدها الصندوق مع الحكومة، إلا أنها ستكشف مدى استعداد لبنان لاتخاذ إجراءات صارمة، تنهي ظواهر الهدر والفساد وتخلص اقتصاد البلد من الأعباء التي كانت تحول دون خروج البلد من عنق الزجاجة.

ويعقد وفد خبراء الصندوق اجتماعين، اليوم الخميس، الأول مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والثاني مع لجنة الرقابة على المصارف، كما يعقد لقاء مع رئيس الحكومة حسان دياب ووزير المالية غازي وزني، كما يزور رئيس الجمهورية ميشال عون، وسط مؤشرات تتجه إلى تأجيل دفع استحقاقات اليوروبوند وترجيح جدولة الدين العام أو إعادة هيكلته.

وكان المتحدث باسم الصندوق جيري رايس أشار إلى أن لبنان طلب مساعدة فنية من الصندوق، لكنه لم يطلب أي مساعدة مالية، وبالتالي فإن الصندوق سيدعم السلطات اللبنانية في عملها على وضع حزمة مطلوبة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الضرورية التي تساهم في وضع حدّ لنزيف الثقة واحتواء التضخم وتعزيز النمو من جديد.

لبنان أمام خيارات أحلاها مر

# تصعيد تركي روسي ينذر بانفجار «وشيك» في إدلب

دمشق – حذرت موسكو أنقرة من مغبة التعرض للقوات الحكومية السورية في رد سريع على تهديد الرئيس رجب طيب أردوغان بعملية "وشيكة" تستهدف تلك القوات في شمال غرب سوريا.

وعاد التصعيد بين روسيا وتركيا بعد فشل جولة ثالثة من المحادثات بين الطرفين عقدت، الاثنين والثلاثاء، في موسكو للتوصل إلى تفاهم بشأن إدلب وجوارها حيث يشن الجيش السوري، منذ ديسمبر الماضي، عملية عسكرية نجح خلالها في استعادة أكثر من نصف مساحة المنطقة التي يسيطر عليها مقاتلون ينتمي معظمهم إلى هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا).

وتصر تركيا على ضرورة انسحاب الجيش السوري من المناطق التي سيطر عليها، وهذا ما تعتبره روسيا طلبا غير واقعي، ويخالف الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها ضمن مسار أستانة وبينه محاربة التنظيمات الإرهابية.

وأعلن أردوغان، الأربعاء، أن المحادثات مع موسكو في الأسبوعين الماضيين فشلت في التوصل "إلى النتيجة التي نريدها" وحذر من أن تركيا قد تشن عملية في سوريا ما لم تسحب دمشق قواتها قبل نهاية الشهر.

وقال الرئيس التركي في خطاب بثه التلفزيون "بات شن عملية في إدلب وشيكا.. بدأنا العد العكسي، هذا آخر تحذيراتنا".

وطالب القوات السورية بالتراجع إلى ما وراء المواقع العسكرية التركية في إدلب، والتي أقيمت بموجب اتفاق عام 2018 مع روسيا لصد أي هجوم تقوده دمشق.

وسارع الكرملين إلى الرد على تهديد أردوغان محذرا من أن أي عملية ضد القوات السورية ستكون "أسوأ سيناريو" يمكن أن يحصل.

ويقول متابعون إن تركيا تبدو جادة هذه المرة في السير قدما نحو مواجهة مع القوات السورية وهذا ما يضع المنطقة على حافة انفجار كبير خاصة وأنه ليس من المستبعد أن تنخرط موسكو في هذه المواجهة لأن البقاء على الحياد سيعني بداية خسارة كل ما حققته على الساحة السورية.

وحذر موفد الأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون، الأربعاء، أمام مجلس الأمن الدولي من "خطر تصعيد وشيك" في شمال غرب سوريا بعد التصريحات التركية والروسية.

وقال بيدرسون خلال اجتماع شهري لمجلس الأمن حول سوريا "لا يمكنني الحديث عن أي تقدم لوضع حد لأعمال العنف في الشمال الغربي أو لإحياء العملية السياسية"، موضحا أن موسكو وأنقرة لم تتوصلا إلى "أي اتفاق" رغم محادثات مكثفة بينهما، وتصريحاتهما الأخيرة "توحي بخطر تصعيد وشيك".

من جانبه قال السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، في الجلسة ذاتها إن بلاده مصرة على المضي قدما في دعم الحكومة السورية، مشددا على أن محاولات إجبار الأخيرة على التفاوض مع "الإرهابيين" في إدلب لن تنجح.

وتحشد تركيا منذ أسابيع قواتها في محافظة إدلب وقد أنشأت إلى جانب نقاط المراقبة (12) السابقة بموجب اتفاق سوتشي نقاطا جديدة خاصة بالقرب من مدينة إدلب (مركز المحافظة).

فاسيلي نيبينزيا

إجبار دمشق على التفاوض مع الإرهابيين لن ينجح

وسبق وأن أمهل الرئيس التركي القوات السورية حتى نهاية الشهر الحالي للانسحاب من المناطق التي انتزعها، ومن محيط 7 نقاط مراقبة تركية يحاصرها، وإلا فإن بلاده ستتصرف.

ورد الرئيس السوري بشار الأسد، الاثنين، على هذه التهديدات بالقول إن "معركة تحرير ريف حلب وإدلب مستمرة بغض النظر عن بعض الفقاعات الصوتية الفارغة الآتية من الشمال".

ويقول خبراء إن المشهد يتجه نحو المزيد من التأزم فتركيا مستميتة في الدفاع عن مكاسبها في إدلب، لأنها تدرك أن فقدان هذه المنطقة الاستراتيجية سيعني خسارة ورقة ثمينة لتقايض بها القوى المتصارعة على الساحة السورية عند بداية الحديث الجدي عن التسوية السياسية.

ولا يمكن الجزم بموقف القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة التي قال أردوغان، الأربعاء، إنه ليس من المستبعد أن تنضم إليهم في بإدلب.

# اندفاعة أردنية محسوبة صوب قطر «المعزولة»

## قمّة قطرية أردنية في عمّان لا تخلو من رهانات اقتصادية

صابرة دوح

عمان – يراهن الأردنيون على القمة التي يعقدها الملك عبدالله الثاني مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في عمان عليها تثمر دعما ماليا واستثماريا مجزيا يخفف حدة الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها المملكة منذ سنوات دون أن تجد الوصفة المثلى لعلاجها.

ويقوم أمير قطر، الأحد، بزيارة إلى الأردن وسط تسريبات تتحدث عن أنها ستمتد ليوم بعد أن كانت مقررة لمدة ست ساعات. وتأتي هذه الزيارة في وقت يواجه فيه كلا البلدين أوضاعا معقدة، ويحاول كل طرف أن يجد في الآخر سندا يمكن الاتكال عليه علّه يجد متنفسا يخفف عنه وطأة ما يمر به.

وشدد السفير القطري في الأردن، سعود بن ناصر بن جاسم آل ثاني، الأربعاء، على أهمية الزيارة التي سيقوم بها الشيخ تميم بن حمد إلى الأردن "والتي تأتي بدعوة من الملك عبدالله الثاني، وتتويجا لمسيرة العلاقات الثنائية وتعزيز التنسيق والتشاور بين البلدين تجاه مختلف القضايا، وفتح آفاق جديدة للتعاون المشترك".

واعتبر أن العلاقات الأردنية القطرية تشهد نقلات كبيرة وفارقة تضاف إلى سجل العلاقة الوطيدة بين البلدين، واصفا هذه العلاقات بأنها "مميزة"، ولفت السفير القطري إلى توسع نطاق التعاون السياسي والاقتصادي في الأشهر الأخيرة على أمل أن يبلغ "مراحل استراتيجية".

واستبقت وسائل الإعلام الأردنية والقطرية (الحكومية والخاصة) هذه الزيارة التي هي الأولى للشيخ تميم بن حمد إلى الأردن منذ العام 2014 مشيدة بعمق العلاقات الثنائية، ومثنية على جهود القيادتين وتعاونهما في "قضايا مصيرية تهم الأمة العربية"، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وشهدت العلاقات بين قطر والأردن في الأشهر الماضية تطورا ملحوظا مع عودة العلاقة الدبلوماسية إلى سالف عهدها بعد "تخفيض عمان تمثيلها الدبلوماسي" لأكثر من عامين على خلفية الأزمة الخليجية. وسمى الأردن في سبتمبر الماضي زيد اللوزي الذي كان يشغل منصب الرجل الثاني في وزارة الخارجية الأردنية، سفيرا فوق العادة لدى الدوحة، في المقابل عينت قطر سعود بن جاسم آل ثاني سفيرا لها في عمان بذات الرتبة.

ويقول مطلعون على المطبخ الأردني إن العلاقات القطرية الأردنية لم تنقطع يوما رغم إعلان عمان تخفيض تمثيلها الدبلوماسي في 2017 وغلق مكتب قناة الجزيرة، معتبرين أن عمان كانت اتخذت ذلك الموقف في ما بدا "مجاملة" للدول التي أعلنت فعليا القطيعة مع قطر على خلفية توجهات الأخيرة المثيرة للقلق.

وتقاطع كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين قطر بسبب إصرارها على دعم جماعات راديكالية وتقاربها مع دول لها أطماع في المنطقة مثل إيران وتركيا. وقد أدت هذه المقاطعة إلى عزلة الدوحة وتراجع دورها بشكل ملموس على الخارطة السياسية في المنطقة.

وفي محاولة لإنعاش هذا الدور وكسر عزلتها التي جعلتها في حالة تبعية خاصة لتركيا، تسعى الدوحة اليوم لاستمالة بعض الدول العربية مستغلة حاجتها الاقتصادية، على غرار الأردن.

وتخشى أوساط سياسية أردنية أن تصيب هذه الزيارة علاقة المملكة بالدول المقاطعة وخاصة السعودية والإمارات اللتين يخشى من أن تنظرا لهذا التطور على أنه خطوة نحو استمالة عمان للمحور القطري التركي، بيد أن محللين يستبعدون هذا الأمر مشيرين إلى أن هناك تفهما من كلا الدولتين لوضع الأردن.

ويستدل المحللون على ذلك بالزيارة التي قام بها السفير السعودي نايف بن بندر السديري إلى مجلس الأعيان الأردني، الأربعاء، ولقائه المطول مع رئيس المجلس فيصل الفايز حيث شدد خلاله الطرفان على عمق العلاقات الاستراتيجية الأردنية السعودية في مختلف المجالات وخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقال السفير السعودي إن "الرياض تدرك حجم التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن، لهذا فإن هناك جملة من المشاريع تجري دراستها الآن من قبل الشركة التي أنشأها صندوق الاستثمار الأردني السعودي برأس مال ثلاثة مليارات دولار، ليصار إلى تنفيذه في الأردن، في مجالات البنى التحتية وسكك الحديد، ومشاريع أخرى، وبقيمة تزيد عن رأس مال الشركة المنشئة".

ولفت السديري إلى أن هذا الأمر يؤشر على أن الصندوق المشترك بدأ يعمل، وستكون له نتائج إيجابية على البلدين، مبينا أن الصندوق يركز عمله على المشاريع المشغلة للأيدي العاملة المستدامة.

وكان الملك عبدالله الثاني وقع خلال زيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، إلى الأردن في العام 2017 على عقد التأسيس لشركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار، والذي يهدف إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية في قطاعات حيوية مختلفة في الأردن بقيمة 3 مليارات دولار.

وتعكس تصريحات السفير السعودي تفهما لتحركات الأردن الذي ما انفك يؤكد مؤخرا عبر منابر إعلامية قريبة منه على تمسكه بإقامة علاقات متوازنة مع جميع الدول العربية، فيما بدا رسالة بأن العلاقات مع الدوحة لا تعني بالمطلق نيته الانصهار ضمن المحور القطري التركي.

وتقول دوائر سياسية عربية إن الحديث عن أن زيارة الشيخ تميم إلى عمان ستركز أساسا على الملف الفلسطيني وكيفية مواجهة خطة السلام الأميركية المعروفة بصفقة القرن ينطوي على الكثير من المبالغة، إن لم يكن مغالطة، ذلك أن الجانبين يدركان أن هذا الملف يتجاوزهما، وأنه باستثناء إلقاء عبارات من قبيل التمسك بالثوابت الفلسطينية (دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية) وتأكيد قطر على دعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس فإن المواطن الفلسطيني والعربي عموما لن ينتظر المزيد.

وكانت قطر أعلنت عن ترحيبها بجهود السلام الأميركية وإن شددت على موقفها الداعم لمطالب الفلسطينيين، على إثر إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب في يناير الماضي عن خطته للسلام التي تنسف الأسس السابقة، والموقف القطري ينسحب على مواقف معظم الدول العربية.

وتلفت الدوائر السياسية إلى أن المغزى الأساس من الزيارة هو أن قطر تبحث عن دعم سياسي في مواجهة أزمتها مع محيطها العربي، وهي مستعدة لأن تقدم دعما اقتصاديا وماليا للمملكة في هذا الإطار.

ويواجه الأردن منذ سنوات أزمة اقتصادية خانقة حيث تجاوزت المديونية سقف 30 مليار دينار، وارتفعت نسب البطالة إلى 19 في المئة، مع تآكل مستمر للطبقة المتوسطة (أقل من 15 في المئة من عدد السكان).

وتسعى الحكومة الأردنية بقيادة عمر الرزاز إلى تخفيف عمق الأزمة من خلال إقرار خطط لتحفيز الاقتصاد. وقد أطلقت الحكومة منذ العام الماضي 5 حزم اقتصادية بيد أن المواطن لم يلمس أي تحسن يذكر، وسط مؤشرات اقتصادية سلبية على المديين القريب والمتوسط.

ويقول خبراء اقتصاد إن ضخ قطر أو غيرها من الدول العربية لأموال واستثمارات في الأردن إن حصل فعلا قد يساعد على تخفيف الأزمة لكن ذلك لن يحل المشكلة جذريا حيث أن هناك حاجة لإرادة داخلية تعيد صياغة المنظومة الاقتصادية وإعادة التركيز على القطاعات الإنتاجية التي شهدت عملية ضرب واستنزاف ممنهج طيلة العقود الماضية.

دعم سياسي لقطر مقابل دعم اقتصادي للأردن